



مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في فلسطين

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
اللسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## صراع بين قيادات الاحتلال حول جدوى اجتياح الضفة الغربية.. و"مراقب الدولة": الجيش يفتقد للجهوزية والتأهيل القتالي

يواصل الاحتلال الإسرائيلي عدوانه اليومي على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة، مع تصعيد متزايد في عمليات الاعتقال والمداهمات، وتصفية المُطاردِين الذين يصنّفهم الاحتلال "مطلوبين"، دون أن يتمكن من تحقيق إعادة الهدوء، ووقف عمليات إطلاق النار ضد الجيش والمستوطنين.

وفيما بدأ جيش الاحتلال الاستعانة بمسيّرات هجومية في عملياته، ذكر موقع صحيفة "هآرتس" أن جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" عرض على القيادات الأمنية فرض حصار جزئي، وإغلاق القرى والبلدات الفلسطينية التي تتوفّر للمخابرات الإسرائيلية معلومات "إنذارات" عن احتمال أن يخرج منها منقذون لعمليات ضد الاحتلال.

وبناءً على ذلك، صعّد الاحتلال من وتيرة إجراءاته الميدانية، ورفع حالتي الاستنفار والتأهب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سيما في منطقتي القدس والضفة الغربية، وسط تصاعد المواجهات وتسجيل ارتفاع ملحوظ للعمليات الفدائية الفلسطينية، وآخرها عملية الطعن في 2022/10/9، والتي أدت إلى مقتل مجنّد صهيونية قرب حاجز شعفاط شمالي القدس المحتلة.

وتحسباً لتنفيذ عمليات من قبل أفراد، خلايا أو فصائل المقاومة، استقدمت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية قوات معرّزة وكبيرة من عدة ألوية في الجيش، لحماية "خط التماس" على امتداد جدار الفصل العنصري، وتحديدًا شمال الضفة الغربية، وعلى امتداد خط التماس المتاخم للبلدات الفلسطينية في الداخل؛ فضلاً عن نشر قواتها في القدس المحتلة وتعزيز عناصرها في المدن الإسرائيلية.

حالة التأهب القصوى هذه تزامنت مع ارتفاع نسبة إنذارات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية حول عمليات فلسطينية محتملة ضد جيش الاحتلال وفي المدن الإسرائيلية، مبيّنة أن حالة التأهب ستستمر حتى انتهاء عيد "العرش" اليهودي، في الـ17 من الشهر الحالي .

بالمقابل، يحذّر مراقبون من انفجار الأوضاع في الضفة الغربية، بعدما أقدم عشرات الإسرائيليين في 4 تشرين الأول الحالي، على إغلاق مدخل نابلس، ودعوا الاحتلال إلى شن عملية عسكرية في الضفة الغربية، على خلفية التصعيد الأخير. وكان جزء من المشاركين في الاعتصام، الذي يجري للمرة الثانية في أوائل تشرين الأول، منع السيارات الفلسطينية من المرور في المكان. وقد صدر أمر بالإغلاق التام للضفة الغربية قبيل ما يسمّى يوم الغفران.

**هل يجرؤ الاحتلال على اجتياح الضفة الغربية أو الدخول إليها ؟ لنقرأ ما تقوله معاهد الدراسات الصهيونية، والجنرالات الصهاينة أنفسهم:**

ارتفعت في الآونة الأخيرة الأصوات في أوساط المستوطنين وبعض القيادات الصهيونية ، والداعية إلى شن عملية "سور واق 2" في الضفة الغربية (نسبةً إلى العملية التي نفذها الجيش في سنة 2002 في الضفة الغربية وحملت اسم "السور الواقى") . والمقصود هو عملية عسكرية واسعة النطاق.

وفي هذا السياق، يحذّر اللواء في الاحتياط تامير هايمن، رئيس معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، من الدعوات لحملة "سور واق" جديدة لاجتياح الضفة الغربية المحتلة، لافتاً إلى أن تحرك الجيش الإسرائيلي في جنين كان مهماً من الناحيتين الاستخباراتية والعملائية؛ والمقصود هو إلقاء القبض على مطلوبين نفذوا محاولات هجوم، وتوجد معلومات استخباراتية بشأنهم، أو من الذين يخطّون لهجمات ضد الجنود والمستوطنين الإسرائيليين.

ويعتبر هايمن أن عملية عسكرية واسعة النطاق في الضفة الغربية لها هدفان مركزيان: الأول شنّ عملية هجومية مباشرة ضد التنظيمات المقاومة، بهدف القضاء على قدرتها، وإحباط عودة خلايا المقاومة؛ والثاني "إبعاد العنف عن المواطنين الإسرائيليين، وإيجاد حرية عمل عملائية تسمح بالتحرك المستمر من دون قيود في كل أنحاء المنطقة".

وعليه، يرى المعهد أن من يدعون إلى القيام لمثل تلك العملية لا يدركون تداعياتها، ويتجاهلون الواقع الذي لا يشبه قط الواقع الذي خاضت إسرائيل بسببه عملية "السور الواقى" الأولى، وذلك استناداً إلى الاعتبارات الآتية:

1 - ازدياد الانتقادات الدولية لإسرائيل - على خلفية جرائمها اليومية - والداخلية أيضاً؛ فضلاً عن هيمنة القضية الفلسطينية حالياً ، والتي يمكن أن تقوّض شرعية هكذا عملية. وفي هذا المجال، يذكر هايمن أن

القوى الدولية كانت خلال خوض عملية السور الواقى الأولى إلى جانب إسرائيل، غير أن الوضع اليوم مختلف جذرياً.

2 - التحذير من المسّ بالقوى الأمنية الفلسطينية، والتي برأي هايمن قد تتحرك ضد إسرائيل، لأنه في حال شن عملية عسكرية، حينها سيُعدّ الأمر بمثابة حسم عسكري؛ وإذا قرّرت هذه القوى تسليم سلاحها فستُعتبر خائنة، وكثيرون سيفرّون منها مع سلاحهم ويشاركون في القتال ضد إسرائيل .

3 - عدم وجود أيّ تشابه بين الوضع حينذاك والوضع اليوم: حالياً لدى إسرائيل (بحسب المعهد) حرية عملانية كاملة في الضفة الغربية؛ التنظيمات المسلحة الفلسطينية تخضع للرقابة الاستخباراتية، والمعالجة تجري في كل ليلة، وأحياناً في النهار، كما في جنين.

علاوة على ذلك، هناك من يعتبر في قيادة الاحتلال أن هجمات الذئاب المنفردة لا تؤثر في الأمن القومي الإسرائيلي، فضلاً عن أن الواقع الجيوسياسي غير مستقر. ويقول أصحاب هذا الرأي: نشهد مواجهات عالمية تضع دول العالم في معسكرين (المعسكر الغربي- الديمقراطي في مواجهة المعسكر الشرقي الاستبدادي)؛ ومن حُسن حظنا أن القضية الفلسطينية لا تشكل أهمية للمجتمع الدولي. كما أن عمل ووجود القوى الأمنية الفلسطينية يتيحان بقاء السلطة الفلسطينية؛ وهذا الواقع فيه مصلحة إسرائيلية.

غير أن ما يجدر التوقف عنده هو أن هذه القيادات تشدّد على أنه من الضروري بقاء السلطة الفلسطينية حالياً، لأنها تخدم المصالح الإسرائيلية.

وأكثر من ذلك، يستنتج هايمن أن عملية عسكرية في الضفة أمر غير مطلوب، ويمكن أن تضرّ أكثر مما تنفع، وأن ما يجدي هو عملية عسكرية قوية و محصورة في حدود معيّنة (مدينة أو مخيم لاجئين) مهمة، شرط أن يكون هدفها العملائي واضحاً: ما هو الهدف الذي تريد تحقيقه؟ ومتى ينوون الهجوم؟ وما هو الوضع النهائي المطلوب؟

والأكثر أهمية، وفقاً لتوصية المعهد، أنه من الخطأ إقحام غزة، لأن تحويل الانتباه إلى القطاع سيؤدّي إلى جولة عنف لا أهمية استراتيجية لها (ولن تغيّر شيئاً في الوضع الحالي). ويعتبر المعهد أيضاً أن غزة شديدة التعقيد، وإذا كانت لا تشارك في إطلاق النار، فيتعيّن علينا أن نبقها خارج المواجهة.

**وماذا يقول "مراقب الدولة" عن جهوزية الاحتلال لاستمرار عملياته في الضفة؟**

كشف تقرير صادر عن مكتب مراقب دولة الاحتلال الإسرائيلي أن قوات الاحتلال تفنّد لجهوزية لوجستية تحول دون تمكّنها من تعزيز القوات، واستمرار العدوان على الضفة.

وكان مراقب دولة الاحتلال أجرى أخيراً فحصاً ورقاباً في معسكر تدريبات "لواء كفير" الواقع في غور الأردن ، وفي موقع "يكير" العسكري، الواقع جانب البؤرة الاستيطانية "يكير" غربي محافظة سلفيت في الضفة، وذلك في إطار فحص جهوزية جيش الاحتلال على مستويات عدة.

كما قام المراقب وطاقمه بتفقد "لظروف المعيشة"، والبنى التحتية واللوجستية، وأوضاع العلاج الطبيّ والغذاء في كتائب القوات النظامية، وقوات الاحتياط في جيش الاحتلال، لافتاً إلى أنه من المتوقع نشر نتائج الفحص الكاملة في الأشهر القريبة.

وأظهرت نتائج التقرير الأوليّة وضعاً مقلقاً للغاية، حيث كشفت عن شوائب كثيرة في الجهوزية من حيث البنى التحتية، والمعدات اللازمة لتفعيل الكتيبة، وخصوصاً بوسائل قتالية معيّنة و بمركبات قتالية خاصة، فضلاً عن العيوب في إدارة مستودعات السلاح والذخيرة.

الأنكى أن نتائج التقرير كشفت أيضاً أن التدريبات التي تجريها كتيبة "كفير" غير ملائمة، وتحالف برامج التدريب الموضوعة للكتيبة.

وعليه، تنتاب مراقب الدولة مخاوف من عدم جهوزية الكتيبة لمعركة مستقبلية شمال الضفة الغربية. والمثير أن هذه المخاوف نابعة من أن التدريبات الحالية لا تؤهل الجنود للمستوى القتالي المطلوب لخوض عملية عسكرية في حالة الطوارئ، رغم أن "غالبيتهم خدموا في كتيبة جولاني، والتي تدور تدريباتها وتتركز في شمال الضفة".

من هنا، فالحديث يدور هذه الأيام عن "تحديات أمنية" واسعة ضمن العمليات العسكرية، واشتعال الأوضاع في الضفة الغربية المحتلة.

وعلى خطٍ موازٍ نقلت صحيفة "معاريف" عن مراقب دولة الاحتلال قوله: "النتائج تستوجب علاجاً وتصليحاً فورياً. لذلك قرّرت نشر تقرير عاجل في الموضوع. لا يوجد سبب يمنع حصول جنود الاحتياط على طعام، كما هو مطلوب في أول أسبوع من استدعائهم في ظل تعزيز القوات العسكرية".

وأضاف: "لا يُعقل أنه بالوقت الذي يضحّي فيه المقاتلون من جيش الاحتياط من أجل حماية الدولة، عليهم القلق من تعامل قيادتهم. يجب على الجيش ووزارة الأمن معالجة المسألة المهمة، من أجل تقدير المقاتلين، والحفاظ على دافعيتهم. هم يدافعون عنّا، وواجبنا الدفاع عنهم".

وهل هناك رؤية موحّدة داخل القيادة العسكرية للاحتلال حول اجتياح الضفة الغربية؟ الإجابة في السطور الآتية:

تتقل مصادر إسرائيلية أن جهاز أمن الاحتلال منشغل بعدة معضلات وصراعات داخلية في أوساط قيادته، حول جدوى العدوان وحجم العمليات العسكرية المطلوبة، في ظل التصعيد الأمني واشتعال الأوضاع في الضفة، والتي بتقديره وصلت إلى "قوهة الانفجار".

وأحد الخيارات المطروحة هو فرض إغلاق شامل على كل الضفة الغربية خلال عيد العرش اليهودي؛ لكن هناك قيادات تحذّر من أن الخطوة من شأنها أن تؤدّي إلى غليان في أوساط الفلسطينيين.

وإلى جانب الصراعات المذكورة، لدى جهاز أمن الاحتلال خطة لاقتحام مخيم جنين، وتنفيذ عمليات عسكرية هناك بشكل واسع وعميق، حيث يجري الحديث عن خطوة من شأنها أن تُشعل غزة. ولذلك ما زالوا في جهاز الأمن يدرسون الخيارات".

كما تُسهم الخطة في التفكيك البطيء لما وصفته بـ"العمليات التخريبية"؛ ومن المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ قريباً.

فإسرائيل تميّز بين نابلس، والتي تنشط فيها أجهزة أمن السلطة الفلسطينية بشكل ملموس، وبين جنين التي زاد الوضع فيها سوءاً.

ويتجلى الصراع الداخلي في صفوف قيادة جيش الاحتلال أيضاً في أقوال القائد في جيش الاحتياط غرشون هكوهين، الذي قال إن "ما نراه في جنين هو منظومة ستكون شبيهة بشكل أو بآخر في تنظيم "حماس" في غزة"، معتبراً أن هذا الأمر يشكّل تهديداً على إسرائيل.

ويعتقد هكوهين أن ما يجب فعله هو أن نُريهم (الفلسطينيون) بأن القضية ليست بلا رجعة، وأن إسرائيل مستعدة للعودة لأسفار موسى الخمسة (في إشارة لإسرائيل الكبرى)، "مضيفاً: "لن نهرب من هنا كما رأيتُمونا ننسحب من لبنان أو من غزة".

في المقابل، لا يتفق قائد جيش الاحتياط جيورا أيلاند مع نظيره هكوهين، إذ أعرب عن اعتقاده أن هذا الأمر غير صحيح؛ طبعاً ليس في الشكل الذي تقدّم به حتى الآن، مستدرِكاً: "أتفق بشأن منطقة جنين، لربما لا يوجد مفرّ من عملية واسعة ومكثّفة. من المفيد تعبئة كتيبة ونصف من أجل ذلك، وشن عملية، مع كل المخاطر التي ترافقها، والمكوث وقتاً أكثر، وفرض حكم إسرائيلي، كما فعلنا بعد "السور الواقي"، ولوقت محدّد".

وأضاف: "إذا أردت في هذا الوضع خلق استمرارية لإدارة هذا الصراع، لا مفرّ لك إلا أن تكون مع السلطة الفلسطينية عدة أمور تمنع نقاط احتكاك لا حاجة لها".

**الخلاصة:**

في المحصلة ، يتبنى الاتجاه الغالب داخل المؤسسات العسكرية والأمنية الإسرائيلية الرؤية الآتية : إن خوض معركة في الضفة الغربية ليس عملية ساحقة وننتهي؛ بل هي بذل عدد من الجهود في وقت واحد. يجب التفوق في كلٍ منها: الجهد العملائي، جهد المحافظة على نسيج الحياة الاقتصادية- المدنية، والتنسيق الأمني مع القوى الأمنية الفلسطينية، وجهد الدفاع عن الطرقات والمستوطنات وجدار الفصل الأمني. التوازنات الصحيحة والسلوك الهادئ والملتزم هو الذي سيضمن عودة وضع أمني مستقر. لكن الأمنيات الإسرائيلية شيء والواقع شيء آخر؛ والمقاومة هي التي سوف تغير المعادلات وليس كيان الاحتلال.